

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تناول الآراء الأربع أو السبعة بشأن صلاة الجمعة

لقد سلم و تفرغ العامة و الخاصة بأنّها قد توجّبت حينَ عصر النبّي و الأئمّة و جوّاً عينيًّا تعينيًّا – بكلّ وضوح – و لكن قد رُخصت للمرضى و المسافرين و النّسوة.

فالشّجار الرئيسي يحول حول وجوبها حينَ الغيبة، حيث في هذا الحقل، قد سرد المحقق البروجردي أربعة اتجاهات قائلاً:

«وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَقْوَالَ فِي الْمُسَأَلَةِ بِحِسْبِهِمَا أَرْبَعَةٌ:

– الأوّل: أَنْ لَا يَكُونُ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ نَصَبَهُ شرطًا أَصَلًا، فَيُجُوزُ لِكُلّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِقَامُهُا (إِذْنُ سَتَّوْجَبْ بِنَفْسِهَا عِينيًّا تعينيًّا) حضورًا وَغَيْرًا (إِقَامُهُا وَإِحْيَاهُا) كَفَايَةً، وَقَدْ حَدَثَ وَظَهَرَ هَذَا الْقَوْلُ فِي الْإِمَامَيْةِ مِنْ عَهْدِ الصَّفَوَيْةِ (أَيْ قَدْ تَوَجَّبَ كَفَائِيًّا) حِينَ عَهْدِ الشَّاهِ إِسْمَاعِيلَ الْأَوَّلِ وَقَوَادِ الشَّهِيدِ الثَّانِي وَأَلْفَ فِيهِ رِسَالَةً مُسْتَقْلَةً، وَمِنْ هَذَا الزَّمَانَ انْفَتَحَ بَابُ تَأْلِيفِ الرِّسَالَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ (صلاة الجمعة).» [1]

وَاسْتِكْمَالًا لِهَذَا الاتِّجاهِ، قَدْ أَحْصَى مُفْتَاحُ الْكَرَامَةِ أَيْضًا أَتَبَاعَ وَأَنْصَارَ هَذَا التَّفْكِيرِ قَائِلًا:

«وَأَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ الْوَجُوبُ عِينًا فِي زِمْنِ الْغَيْبَةِ فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ خَيْرَ الشَّهِيدِ الثَّانِي فِي «رِسَالَتِهِ» [2] وَوَلَدُهُ فِي «رِسَالَتِهِ» [3] وَسَبْطُهُ [4] وَالشِّيْخُ نَجِيبُ الدِّينِ وَالْمُولَى الْخَرَاسَانِيُّ فِي «كَتَابِهِ» [5] وَالْكَاشَانِيُّ فِي «الْمَفَاتِيحِ» [6] وَالشَّهَابُ التَّلَاقُبُ [7] وَالْوَافِيُّ [8] وَالشِّيْخُ سَلِيمَانُ فِي «رِسَالَتِهِ» [9] وَالسَّيِّدُ عَبْدُ الْعَظِيمِ وَالشِّيْخُ أَحْمَدُ الْخَطَّيِّ وَمَوْلَانَا الْحَرَّ فِي «الْوَسَائِلِ» [10] وَمَوْلَانَا الشِّيْخُ أَحْمَدُ الْجَزَائِرِيُّ فِي «الشَّافِعِيَّةِ» وَصَاحِبُ «الْحَدَائِقِ» [11] وَالسَّيِّدُ عَلِيُّ صَائِعُ، وَاحْتَمَلَهُ احْتِمَالًا فِي «الذَّكْرِ» [12] وَنَسِبَوْهُ [13] إِلَى الْمَفِيدِ فِي «الْمَقْنَعَةِ» وَكِتَابِ الْإِشْرَافِ وَإِلَى أَبِي الْفَتْحِ الْكَرَاجِيِّ وَإِلَى أَبِي الصَّلَاحِ التَّقِيِّ وَإِلَى ظَاهِرِ الصَّدُوقِ فِي «الْمَقْنَعِ وَالْأَمَالِيِّ» وَإِلَى الشِّيْخِ فِي «الْتَّهَذِيبِ» وَإِلَى الشِّيْخِ عَمَادِ الدِّينِ الطَّبَرَسِيِّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ [14]: «إِنَّ فِي عِبَارَةِ النَّهَايَةِ إِشْعَارًا بِهِ، وَإِشْعَارًا فِي عِبَارَةِ الْخَلَافِ أَقْوَى» انتهى. وَقَالُوا: إِنَّ الشَّهِيدَ الثَّانِي نَسْبَهُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى أَكْثَرِ الْمُتَقَدِّمِينَ، قَلْتُ: وَقَدْ سَمِعْتُ [15] مَا فِي «الْمَدَارِكِ وَالذَّخِيرَةِ» مِنْ نَحْوِ هَذِهِ النَّسْبَةِ.» [16]

بِيَدِ أَنَّ رِسَالَةَ الشَّهِيدِ الثَّانِي قَدْ هُوَجِمَتْ بِاعْتِرَاضَاتِ نَظِيرِ:

Ø الجواهر قائلاً: «وَهُوَ (مقالة الشهيد الثاني) مِنْ غَرَائِبِ الْكَلَامِ يَقْبَحُ بِالْإِنْسَانِ التَّصْدِيِّ لِبَيَانِ بَطْلَانِهِ، بَلْ هَذَا مِنْهُ مَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ وَقْوَعِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ مِنْهُ فِي صِفَرِ سِنِّهِ.» [17]

Ø الوَحِيدُ الْبَهْبَهَانِيُّ أَيْضًاً حِيثُ قَدْ سَرَدَ عَنْهُ مَفْتَاحُ الْكَرَامَةِ قَائِلًاً: «قَدْ أَنْكَرَ فِي مَصَابِحِ الظَّلَامِ[18] كُونَ هَذِهِ الرِّسَالَةُ لِلشَّهِيدِ الثَّانِي وَقَالَ: حَاشَاهُ أَنْ يَقُوَّمَ مِنْهُ مَثُلُّهَا مَعَ أَنَّهُ مَخَالِفُهَا فِي جَمِيعِ كُتُبِهِ، وَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى كَلَامٍ لَا نُجُوزُ وَقَوْعَهُ مِنْ مَثُلِهِ كَنْسَةٌ عَلَمَائِنَا الْأَبْرَارِ إِلَى الإِصْرَارِ عَلَى الْضَّلَالِ (لَمَنْ لَمْ يَسْتَوْجِبْ صَلَاةَ الْجَمَعَةِ) – «مِنْهُ قَدْسُ سُرُّهُ».[19]

وَلَكِنْ قَدْ اجْتَهَدَ مَحْشِيُّ مَفْتَاحَ الْكَرَامَةِ لِيُحَامِيَ عَنِ الشَّهِيدِ الثَّانِي قَائِلًاً:

«اَشَّتَهِرُ بَيْنَ الْقَائِلَيْنَ بِعَدَمِ وَجُوبِ الْجَمَعَةِ أَوْ حِرْمَتِهَا الرَّدُّ عَلَى الشَّهِيدِ الثَّانِي الْقَائِلِ بِوَجْوِبِهَا عِنْنَا الَّذِي كَتَبَ فِي ذَلِكَ رِسَالَةَ الْمُعْرُوفَةِ بِأَنَّ الرِّسَالَةَ الْمُذَكُورَةِ إِمَّا لَيْسَتْ مِنْ تَأْلِيفِهِ وَإِمَّا أَنَّهُ كَتَبَهَا فِي صِفَرِهِ وَأَوَانِ تَحْصِيلِهِ حِينَمَا لَمْ يَكُنْ بِتِلْكَ الْمَثَابَةِ فِي الْتَّحْقِيقِ وَالرَّأْيِ، وَأَوَّلُ مَنْ فَتَحَ هَذَا الْبَابَ الْوَحِيدَ الْبَهْبَهَانِيَّ رَحْمَهُ اللَّهُ وَقَلْدَهُ فِي ذَلِكَ أَكْثَرِ تَلَامِيذِهِ لَا سِيَّمَا صَاحِبَ الْجَوَاهِرِ فَإِنَّهُ شَدَّ النَّكِيرَ عَلَيْهِ وَجَاءَ بِمَا هُوَ أَفْضَعُ». [20]

ثُمَّ بَرَهَنَ حَمَائِتَهُ عَنْ رِسَالَةِ الشَّهِيدِ مُسْتَشْكِلًا عَلَى الْجَوَاهِرِ وَالْوَحِيدِ قَائِلًا بِالْقَوْلِ السَّدِيدِ:

«وَكَنَّا حِينَمَا عَثَرْنَا فِي الْجَوَاهِرِ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ وَرَأَيْنَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْمَصَابِحِ رَاجِعِنَا كَتَبَهُ الْمُؤْلَفَةُ فَرَأَيْنَا أَنَّ كَلَامَ الدَّعَوَيَيْنِ غَيْرَ مَحْقُوقٍ وَذَلِكَ لِتَكْذِيبِهِمَا تَصْرِيْحُهُ – قَدْسُ سُرُّهُ – فِي آخِرِهَا بِلَقْبِهِ الْمُعْرَفُ بِهَا (فَتَجَاهَرَ بِسِمْتِهِ الشَّهِيرَةِ: زِينُ الْمُلْكَ وَالدِّينِ) وَبِتَارِيخِ الْفَرَاغِ مِنْهَا (كِتَابَةُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ) وَهُوَ الْأَوَّلُ مِنْ رِبِيعِ الْأَوَّلِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَالسَّيْنَيْنِ وَتَسْعَمَةُ هَجَرِيَّةٍ (962ق) فَأَنْتَ إِذَا رَاجَعْتَ تَارِيخَ «رَوْضَتِهِ وَمَسَالِكِهِ» لَرَأَيْتَ أَنَّ تَارِيخَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَوَّلِ (الرَّوْضَةِ) الَّذِي لَا رِيبَ فِي أَنَّهُ كَتَبَهَا فِي كَمَالِ رَأْيِهِ وَتَحْقِيقِهِ الْحَادِيِّ وَالْعَشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى السَّنَةِ السَّابِعَةِ وَالْخَمْسِينَ وَتَسْعَمَةُ (957ق) وَتَارِيخَ الْفَرَاغِ مِنَ الْثَّانِيِّ (الْمَسَالِكِ) الْمَامِ مِنْ رِبِيعِ الْآخِرِ السَّنَةِ الرَّابِعَةِ وَالسَّيْنَيْنِ وَتَسْعَمَةُ (964ق) فِرَسَالَتِهِ الْمُؤْلَفَةُ فِي الْجَمَعَةِ إِنَّمَا أَلْفَهَا بَعْدَ فَرَاغَهُ مِنَ الرَّوْضَةِ بِخَمْسِ سَنَوَاتٍ وَأَمَّا مَسَالِكَهُ فَأَلْفَهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ رِسَالَتِهِ بِسَيْنَيْنِ، فَأَنْتَ إِذَا رَأَيْتَ ذَلِكَ لَا تُشْكِّلُ فِي قُصُورِهِ مِنْ نَقْلٍ فِي تَقْصِيرِهِمْ فِي التَّحْقِيقِ وَأَنَّهُمْ رَبِّمَا ابْتَلَوْا بِالْقَضَاوَةِ الْقَاسِطَةِ وَالْحُكْمَةِ غَيْرِ الْعَادِلَةِ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْزَّلَاتِ الْمُغْوِيَّةِ وَالْعَثَرَاتِ الْمُهْلَكَةِ». [21]

إِذْنُ، فَلَنَعْطِ الْمَقَالَ إِلَى أَسَاسِ الْأَقْوَالِ حِيثُ قَدْ اسْتَدَرَكَ الْمُحَقِّقُ الْبِرُوْجُرْدِيُّ بِقِيَّةَ الْإِتْجَاهَاتِ حِيَالَ صَلَاةِ الْجَمَعَةِ قَائِلًا:

– «الثَّانِي: الْإِشْتَرَاطُ (مِنَ الْمَعْصُومِ) وَعَدَمُ الْإِذْنِ، فَتَحْرِمُ فِي عَصْرِ الْغَيْبَةِ، وَبِهِ قَالَ أَبْنُ إِدْرِيسٍ وَسَلَادُرُ وَالسَّيِّدُ الْمُرْتَضَى فِي الْمِيَافِارِقِيَّاتِ، وَلَعَلَّهُ يَظْهَرُ مِنَ الْمَفْدِيَّ أَيْضًا كَمَا سِيَّأْتِي.

– الْثَّالِثُ: الْإِشْتَرَاطُ وَكَوْنُ الْفَقَهَاءِ مَأْذُونِينَ مِنْ قِبَلِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي إِقَامَتِهِ، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ بَعْضِ عَبَائِرِ الشَّيْخِ «قَدْهُ».

– الْرَّابِعُ: الْإِشْتَرَاطُ وَكَوْنُ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ مَأْذُونِينَ فِي الإِقَامَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ أَيْضًا مِنْ بَعْضِ عَبَارَاتِهِ.» [22]

وَقَدْ حَرَرَ مَفْتَاحَ الْكَرَامَةِ هَذِهِ الْأَرْأَيَاتِ بِنَمْطِ آخِرٍ قَائِلًا:

«وَقَدْ بَلَغَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عِنْنَا أَيْضًا. الْثَّانِي: أَنَّهَا حَرَامٌ. الْثَّالِثُ: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ تَخِيِّرًا مَعَ الْفَقِيهِ الْجَامِعِ لِشَرَائِطِ الْإِفْتَاءِ. الْرَّابِعُ: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لِذَلِكَ لَكِنْ لَا يُشْرِطُ فِي إِمَامِهَا إِلَّا شُرُوطُ إِمَامِ الْجَمَعَةِ» [23]

وَقَدْ أَمْعَنَ الشَّيْخَ مُرْتَضَى الْحَائِرِي بِدَقَّةِ مُثْلِي فَاسْتَجَمَعَ سَبْعَةُ آرَاءٍ بِشَأنِهَا قَائِلًا: [24]

«وَكَيْفَ كَانَ قَدْ اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى عَصْرِ الْغَيْبَةِ عَلَى أَقْوَالِ:

1. عدم المشروعية و البطلان (بلا حرمة تكليفية نظير من قدم العصر على الظاهر) و هو الذي نسب إلى ابن إدريس، و سلار، و السيد المرتضى، و غيرهم قدس الله أسرارهم.

2. التّخيير، بمعنى أنه يجوز الاكتفاء بصلوة الظاهر و عقد الجمعة لكن يتعين الحضور على تقدير عقدها، فيكون التّخيير في العقد خاصةً (إذن لو انعقدت لتعيين الجمعة) نسبة في الجواهر إلى ظاهر عبارة أبي الصّلاح، قال: «بل قيل: إنه أشهر القولين بين أصحاب التّخيير»[25]. و في الحدائق عن المحدث الكاشاني أنّ المراد بالتّخيير هو التّخيير في العقد، نقله عن بعض الأصحاب، قال قدس سره: و الظاهر أنّ المراد بذلك «البعض» هو الشّيخ الشّهيد في كتاب نكت الإرشاد[26].

3. التّخيير، حتّى بعد العقد (الجمعة) أيضاً، و هو ظاهر كلّ من أطلق التّخيير.

4. ثبوت التّخيير للمجتهد لا لغيره، كما عن المحقق الثاني (الكركي) و غيره.

5. وجوب العقد على الفقيه و حرمه على غيره، نقله صاحب الجواهر قدس سره عن المحدث المتّبّر الشّيخ حسين بن عصفور[27].

6. الوجوب التّعييني على كلّ أحد مع اجتماع الشّرائط من العدد و وجود إمام عادل خطيب، نسبة صاحب الحدائق إلى عدة من القدماء و المتأخّرين كالمفید و الصّدوق و الكليني و الحلبّي و الكراچكي و الشّهيد الثاني و ابنه الشّيخ حسن (صاحب المعالم) و المجلسين و غيرهم[28] لكنّ الإنصاف كما تقدّم عدم صراحة عبارة القدماء في الوجوب التّعييني كالمفید و الصّدوق، و الكليني، نعم لا يخلو عن ظهور في ذلك.

7. حرمتها تكليفيّاً أيضاً مضافاً إلى عدم مشروعيتها (أي البطلان وضعاً أيضاً) و هو الذي ربما يظهر من عبارة كشف اللّام المحكية في الجواهر، و فيها: «فما لم يقطع به (أي بالإذن) يُصلّي الظّهّار تحرّزاً عن غصب منصب الإمام و الاقتداء بغاصله، و فعل عبادة غير م مشروعة»[29]

-
- [1] البدر الظاهر في صلاة الجمعة و المسافر، صفحه: ٣٢ قم مكتب آية الله العظمى المنتظري
 - [2] رسائل الشهيد الثاني: في صلاة الجمعة ص ٥١.
 - [3] الاثنا عشرية: في صلاة الجمعة ص ٨ س ١ (مخطوط في مكتبة المرعشى برقم ٥١١٢).
 - [4] مدارك الأحكام: في صلاة الجمعة ج ٤ ص ٢٥.
 - [5] ذخيرة المعاد: في صلاة الجمعة ص ٣٠٨ س ٢١، و كفاية الأحكام: في صلاة الجمعة ص ٢٠ س ٢٥.
 - [6] مفاتيح الشرائع: في وجوب صلاة الجمعة ج ١ ص ١٧ و ١٨.
 - [7] الشهاب الثاقب: ص ٧ فما بعد.
 - [8] الوافي: أبواب فضل الجمعة و شرائطها ج ٥ ص ١١٢٧.
 - [9] نقله عنه البحرياني في الحدائق: في صلاة الجمعة ج ٩ ص ٣٩٦.
 - [10] وسائل الشيعة: ب ٥ من أبواب صلاة الجمعة ج ٥ ص ١٢.
 - [11] الحدائق الناضرة: في صلاة الجمعة ج ٩ ص ٣٧٨.
 - [12] ذكرى الشيعة: في صلاة الجمعة، ج ٤ ص ١٠٥.
 - [13] نسبة إليهم البحرياني في الحدائق: ج ٩ ص ٢٨٥ ٢٨٥ ٣٧٩، و المجلسي في البحار: في باب وجوب صلاة الجمعة ج ٨٩ ص ١٤٣ و الطباطبائي في الرياض: ج ٤ ص ٣٧.
 - [14] القائل هو السبزواري في الذخيرة: في صلاة الجمعة ص ٣٠٨ س ١٩.

- [15] تقدّم في ص ١٩٣ هامش ٧ و ٨.
- [16] حسینی عاملی محمدجواد بن محمد. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العالمة (ط. الحديثة). 8. Vol. 196 جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [17] جواهر الكلام (ط. الحديثة). 6. Vol. 138 قم مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بیت (علیهم السلام).
- [18] مصایب الظلام: في صلاة الجمعة ج ١ ص ٨٧ س ٢٤ مخطوط في مكتبة الكلبایگانی.
- [19] حاشية مفتاح الكرامة في شرح قواعد العالمة (ط. الحديثة). 8. Vol. 196 جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [20] نفس اليَبْنَوَعَ تماماً.
- [21] نفس اليَبْنَوَعَ تماماً.
- [22] بروجردی، محرر حسینعلی منتظری، البدر الزاهر في صلاة الجمعة و المسافر، صفحه: ٣٢ قم مكتب آیة الله العظمی منتظری
- [23] مفتاح الكرامة في شرح قواعد العالمة (ط. القديمة). 3. Vol. 56 بيروت دار إحياء التراث العربي.
- [24] حائری مرتضی. صلاة الجمعة (حائری). ص 122-123 جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [25] الجواهر طبعة القديم ج ١١ ص ١٧٦ .
- [26] الحدائق الناضرة، الجزء التاسع ص ٤١٩ .
- [27] الجواهر ج ١١ ص ١٩٢ .
- [28] الحدائق الناضرة الجزء التاسع ص ٣٧٨ .
- [29] الجواهر ج ١١ ص ١٨٠ .